عضو مؤتمر الحوار الوطني – فريق الحكم الرشيد د.عمر عبد العزيز لـ(الثورة):

بناء الدولة ضرورة لإقامة الحُكم الرشيد

لتقديم صورة جلية عن أساسيات الحكم الرشيد وعلاقته بالشفافية ومحاربة الفساد، وإصلاح نظام الخدمة المدنية.. كان علينا استحضار ذاكرة فكرية وثقافية تلم بطبيعة البيئة الثقافية والسياسية اليمنية المنشود رشدويتها، بعد تجاوز ملفات التعقيد المطروحة أمام أكبر حوار وطني تشهده اليمن.. قوائم فرق العمل المنبثقة عن الجلسات العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، وخصوصاً فرقة عمل الحكم الرشيد.. قادتنا إلى عضو المؤتمر في فريق عمل الحكم الرشيد.. الاعلامي والمفكر اليمني الدكتور عمر عبد العزيز، فكانت الحصيلة في الجزء الثاني والأخير من الحوار الذي أجرته الثورة معه.

حاوره / محمد محمد إبراهيم
mibrahim734777818@gmail.com

2-2

■ المعرفة والتربية أفضل استثماراً للذات والوطن ولا تناقض بين الدين والقانون والعُرف إذا كان الهدف تحقيق الفضيلة

■ بمحاسبة اللصوص الاعتياديين الأكثر تورماً سنقدم مثلاً كبيراً للغالبية المارقة ولا محاربة للفساد دون شفافية

••وأنت عضو في فريق عمل الحكم الرشيد .. في البداية دع القارئ أمام صورة عامة أدق عن أهم مرتكزات الحكم الرشيد..؟

•الحكم الرشيد يعني المواطنة الواحدة المتساوية، والعدل الاجتماعي، وإلغاء المراتبيات الاستيهامية السلالية والجهوية الخسيسة، واعتماد قوانين الشفافية المالية والإدارية، وتوسيع ملعب المشاركة في التنمية والتطوير، من خلال آليات لا مركزية شاملة، والفصل الإجرائي بين السلطات، واعتماد جوهر الشريعة على قاعدة تكاملها الشرطي مع الفضيلة، تأكيداً لمقاصد الدين وجوهره الناصع، واعتبار الاجتهاد الدنيوي تشريعيا، قيمة تعزز معنى الحكمة والفضيلة، وتمتين اللحمة الوطنية من خلال الأخذ بالأسباب الحقيقية للتطور والازدهار. ذلك هو الحكم الرشيد.

أساسيات الرشْدَوية

••ما القيم المادية والمظاهرَ الواقعية التي تعكس رشدوية الحكم في أي نظام عالمي ؟

•يتلخص مفهوم الحكم الرشيد في الدولة العصرية الضامنة لاستمرارية الحياة على قاعدة التنمية المستدامة، وإعادة الإنتاج المادي والروحي ضمن سويَّة قانونية تؤدي إلى تكامل المجتمع لا تنافيه وتقاتله، ومثل هذه الدولة تعتلي بمقام المواطن بوصفه تعبيراً واقعياً وقانونياً عن الهوية، ولا تضع حواجز بين المواطنين.. ناهيك عن الآخر الإنساني الذي ينظم إلى ركب المساهمة والتعايش معنا. ومثل هذه الدولة تحافظ على المسافات المنطقية بين السلطة والمؤسسة والشعب، وهذه المسافات تتلخص في تعدد الضرورات، وتكامل المصلحة. فالسلطة التي تخطف المؤسسة ستجد نفسها مخطوفة من ذات المؤسسة، والمؤسسة التي تُصادر حقوق المواطنين في المشاركة ستواجه ثورة عارمة من قبل البشر المغلوبين على أمرهم. وهذا ما حدث بالضبط في بلدان العرب التي ضاعت فيها السلطة والمؤسسة والشارع معا، لأن متوالية العمل الدولتي قامت على مصادرة السلطة للبقية، وكان عليها أن تدفع الثمن، بأن تكون هي ذاتها مصادرة من قبل القاعدة، مما رأينا ونرى تجلياته إلى يومنا هذا.

••ماذا على اليمن فعله.. كي تحقق أدنى مستويات الحكم الرشيد ؟

•يتحقق الحكم الرشيد في اليمن إذا تجاوزنا العتبات التالية: تطبيق مرئيات المبادرة الخليجية، والشروع في بناء الدولة الجديدة وفق توصيات مؤتمر الحوار الوطني، والذهاب بعيدا في معادلة التنمية النابعة من دولة اتحادية لامركزية ناجزة، تكون بمثابة الدولة الحاضنة للتغيير، والمنافحة عنه.

••من يقود البشر إلى الحكم الرشيد.. الأخلاق أم القانون أم الدولة ؟ وأين تلتقي هذه الثلاثة المسارات ؟ بل من يسبق الدولة أم الحكم الرشيد ..؟

•لا يمكن الفصل بين الأعراف الحميدة والقانون الوضعي والدولة، فهذا المثلث يتكامل، ويُسيجه الدين الحنيف بمقاصد الفضيلة المُتجلية في هذه المستويات، فلا تناقض بين الدين والقانون والعُرف إذا كان الهدف تحقيق الفضيلة، كما قال العلامة ابن رشد ذات يوم بعيداً من متاهات العرب..

وتتموضع الدولة في القلب من المعادلة الثلاثية، لأنها الضامن لتطبيق هذه المعادلة الدقيقة التي تجمع بين الثابت والمتغير، ونحن في اليمن بحاجة إلى دولة مختلفة جذرياً عن دولة الماضي القريب. نحن بحاجة إلى دولة مُركبة لامركزية اتحادية، دونما انجراف إلى نموذج بذاته أو وصفة بذاتها، فعلى اليمانيين العارفين بفقه الدولة وقوانين العصر، الاجتهاد لابتكار نمط دولتي يماني جديد يتَّصل بالعصر، ولا يُبقينا رهناء لدولة الشمول المركزي القاتلة.

••ما الذي عليكم إنجازه في جدول العمل الزمني لفريق عمل الحكم الرشيد ؟

•من المؤكد أن جدول الأعمال في مجال الحكم الرشيد حافل ومتقاطع مع بقية الجداول، وما يفترض انجازه في هذا الباب يتكامل مع الفرق والمجاميع الأخرى .

••ثمة انشغالات تحول بينكم وحضور الجلسات.. ما سببها..؟ وما دوركم كمثقف واسع الاهتمامات ؟

•لأسباب ذاتية تتعلق بالتزاماتي الثقيلة في المهجر، ابتعدت قليلا عن جلسات العمل، وهذا لا يعني التخلي عن واجبي الوطني في الالتحاق والمساهمة في مؤتمر الحوار الوطني، سواء من خلال جلساته أو عبر الميديا العربية والعالمية، كما أفعل تباعاً. وبهذا المعنى أجد نفسي مُلزماً بالمساهمة في مرئيات فرقة الحكم الرشيد، وتقديم ما استطيع تقديمه من رؤى ومقاربات ومقترحات.

الشفافية والرشد

••من أبرز ملامح الحكم الرشيد الشفافية، ومحاربة الفساد، .. كيف تنظرون لواقع معطيات الحكم الرشيد في اليمن على هذين الصعيدين ؟

•الشفافية ومحاربة الفساد وجهان لعملة واحدة، فبدون الشفافية يصعب مكافحة الفساد، وبدون النقاء والصفاء يصعب تحقيق الشفافية. ونحن في الوطن بحاجة ملحة إلى تفعيل هذين المستويين في العمل، والتجارب الإنسانية تعلمنا كيف أن ضرب المثل من خلال الذات الملتزمة يمثل قمة الممارسة الحكيمة، وكيف أن محاسبة الرموز الناتئة في الفساد درس بليغ للآخرين. وعليه اقترح على كل مسؤول في الدولة أن يفتح دفتراً شخصياً، وأن يُسجل فيه ماله وما عليه من أموال، وأنا شخصياً أفعل ذلك لإراحة ضميري، فدفتري اليومي أسجل فيه كل دخل استلمه من هذه الجهة أو تلك، وأسجل فيه كل ما أصرفه يومياً، وأساعد أبنائي وبناتي على تثبيت أقدامهم في العلم والمعرفة والمهارات العملية قبل كل شيء، ولا احتفظ لنفسي بشروى نقير من عوابر الدنيا الفانية، ليقيني بأن المعرفة والتربية أفضل استثمار للذات والوطن. أتصور أن على رموزنا الوطنية تحقيق هذا النمط من مُحاسبة الذات، بتقديم براءة ذمة مالية ذاتية لأنفسهم، وأنا على يقين بأنهم يستحقون هذه المثابة العظيمة، وأنهم قادرون عليها.. حينها سيشعرون براحة الضمير، وسيقدمون المثل الأعلى في نظافة اليد والجيب. وعلى مستوى آخر، من الضرورة بمكان محاسبة اللصوص الاعتياديين الأكثر تورما، فمُحاسبة بعض البعض منهم سيقدم مثلاً كبيرا للغالبية المارقة، ممن انخرطوا في مسلسل الفساد. ومثل هذه التدابير لا تلغي بالطبع شرعنة قوانين مكافحة الفساد، والحرص على تفعيلها، من خلال اللوائح التنفيذية واضحة المعالم، والمحاكم المختصة، ووضع أنبل وأشرف الكوادر على رعايتها والحرص على تطبيقها.

الخدمة المدنية

•كيف تقيّمون واقع نظام الخدمة المدنية في اليمن ؟

•قبل إعادة النظر في نظام الخدمة المدنية هنالك استحقاقات عاجلة وواضحة المعالم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: إعادة المسرحين من العسكريين والمدنيين إلى أعمالهم، وسأضرب لكم مثلاً في ذاتي، وقد كنت دوماً حريصاً على عدم البوح بذلك أو المُطالبة به، فأنا المتحدث إليكم موظف في الدولة منذ أن كُنت محرراً في وكالة أنباء عدن لعام 1970م، ثم إعلامياً بوزارة الخارجية بعدن ..ثم رُشِّحت ملحقاً إعلامياً بسفارتنا بالكويت عام 1972م. وبعد عودتي من الدراسة الجامعية ونيل الماجستير في عام 1978م عُيِّنت معاوناً لشؤون الاقتصاد بسكرتارية مجلس الوزراء في عدن، وتلاها قرار تعييني مديراً عاماً للتلفزيون بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، فمحاضراً منتدباً لمادة "علم الجمال" بكلية التربية بجامعة عدن، ثم مديراً عاماً لمعهد الفنون الجميلة ، ثم رئيساً لتحرير مجلة "نداء الوطن"، وبعدها مجلة "الوطن"، وبعد الوحدة متفرغاً لرئاسة فرع اتحاد الأدباء بعدن، وبعد حرب 1994 محاضراً مُنتدباً في كلية الاقتصاد بجامعة عدن.. هل تصدقون أن كل سنوات الخدمة تلك تبخرت، وتم إيقاف راتبي منذ سنوات طويلة دون أي تفسير قانوني للإجراء.

لم أسرد هذه القصة لإعلام القراء بأمر يخصني، بل للإشارة إلى ما حدث في جهاز الخدمة المدنية والمالية المركزية من مفاسد ومظالم طالت عشرات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية والعسكرية، المسرَّحين خارج نطاق القانون، بمقابل عشرات الآلاف من المتَّهمين باستلام تلك المعاشات دون وجه حق!!، وهنالك آلاف بل مئات آلاف الوظائف المكررة بالأسماء أو الألقاب، وهنالك عبث حقيقي بمخصصات البعثات التعليمية الدراسية للخارج، وآلاف الإيفادات الدولية دون مصوغ وظيفي حقيقي. المال العام ينهب، والنتيجة المنطقية لكل ذلك مانحن عليه من فقدان للحيلة والفتيلة. أعتقد جازماً أن إصلاح نظام الخدمة المدنية يبدأ بتصحيح هذه الأخطاء القاتلة، وشطب الأسماء الوهمية في أنظمة الرواتب، وإعادة مستحقات المتضررين المسروقين جهاراً نهاراً، ومحاسبة كبار اللصوص قبل صغارهم. إن لم يتم صيانة المال العام لن تتحقق العدالة، ولن يتم إصلاح أي نظام يخص عموم المواطنين.

تدابير إجرائية

••أمام هذا الخلل الكبير.. ما هي سبل تطوير نظام الخدمة المدنية والنظم الخدمية المرتبطة بأهم مرتكزات الحكم الرشيد في اليمن..؟

•نظام الخدمة المدنية يتم إصلاحه أولاً من خلال مجابهة المفاسد الماثلة في هذا النظام، وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الموظفين المُسرحين خارج القانون.. كما يفترض مُجابهة بؤر الفساد النتنة في هذا النظام، من خلال الآليتين الإدارية والمالية، وباعتماد نظام مالي يحدد دور ووظيفة البنك المركزي من جهة، ويُشرعن فوراً لنظام الخزانة العامة للدولة، ويقوم بإصلاحات مالية جبرية لوظائف البنوك الأهلية، ويجعل الشفافية الإدارية مدخلاً لتشجيع الاستثمار، ويحيل الذمة المالية والإدارية والتنموية لعموم الأقاليم اليمنية التي سيُتفق عليها، ويجعل الوظيفة العامة مصدراً لتلك الذمة المالية والإدارية. يتساوى فيها الوزير مع الخفير... تلك بعض من التدابير الواجبة، حتى نصل إلى سويَّة الدولة العصرية القابضة على جمرة الحق والواجب.

أخيـــراً

••ما الذي تتوقعونه لمؤتمر الحوار الوطني على ضوء معطيات ما يجري على الطاولة ؟

•لا أستطيع قياس النجاح المحتمل لمؤتمر الحوار الوطني من خلال المنطق الأبستمولوجي الرياضي الجبري، بل من خلال التراكم الذي سيؤدي إلى تحول نوعي، وأنا من هذه الزاوية متفائل إلى حد كبير، وأعتقد جازماً أننا سنصل إلى بداية طريق الألف ميل، وحينها سنلمس ثمار الجهد والعمل النابع من تضاعيف الأنين والألم التاريخيين.

■ 24 سنة من خدمتي تبخرت بعد صيف 94م وهذا ما حدث لجهاز الخدمة المدنية والمالية المركزية من مفاسد ومظالم طالت عشرات الآلاف

■ السلطة خطفت المؤسسة لتجد نفسها مخطوفة من ذات المؤسسة التي صادرت حقوق المواطنين فواجهت ثورة المغلوبين العارمة

خبير دولي يوصي بتضمين (الخمس الدولية) لخطة (العدالة الانتقالية)

قدم الخبير الدولي والاستشاري القانوني الدكتور جعفر عبدالله عرضا عاما عن العدالة الانتقالية والتشريعات ذات العلاقة أمس أمام فريق قضايا ذات بعد وطني والعدالة الانتقالية.

واستعرض الخبير أهم المعايير والمبادئ الأساسية للقوانين المنظمة للعدالة الانتقالية، مشددا على ضرورة تضمين الخطة التنفيذية لفريق قضايا ذات بعد وطني والعدالة لانتقالية معايير الخمس الدولية التي تنظم القوانين للعدالة الانتقالية وهي المحاكمات والبحث عن الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي والنصب والتذكاري.

وأشار إلى أن الغاية الأساسية في محددات قانون العدالة الانتقالية تتمثل في محاسبة المعتدين والمنتهكين لحقوق الانسان وتقييم التعويضات المادية والمعنوية للضحايا في محاولة جبر الضرر وتحقيق المصالحة .. معتبراً أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية وتقويتها إلا بعد كشف الحقيقة وجبر الضرر.

وتواصلت أعمال لجان الفريق المصغرة الست ويتوقع الانتهاء من عملها ورفع الخطط التنفيذية لرئاسة الفريق خلال غد، حيث تم استكمال تحديد المفاهيم الإجرائية للمصطلحات المحددة للخطة التنفيذية للفريق.

(استقلالية الهيئات) يستعرض أوراق عمل في عدد من المحاور

واصل فريق استقلالية الهيئات ذات الخصوصية أمس اجتماعاته برئاسة الدكتور معين عبدالملك، واستعرض الفريق خلال جلساته عددا من الأوراق المقدمة من اللجان الفرعية المتخصصة تناولت رؤى متعددة حول الخدمة المدنية والثأر وحقوق الإنسان ولجنة شؤون الأحزاب والأجهزة الرقابية، وخلال الجلسات استمعت هيئة الرئاسة إلى مناقشات وآراء الأعضاء وإضافاتهم حول القضايا المطروحة.

وبدأ الفريق بالإعداد لاستقبال خبراء محليين في الثأر والسلاح للاستماع إليهم اليوم الأربعاء.

محاضرة لـ(بناء الدولة) حول الدستور وشكل نظام الحكم

قدم الخبير الدولي فرانسوا فرايسون روش محاضرة لفريق بناء الدولة أمس خصصت لاستكمال الحديث حول التجارب الدستورية في العالم وأشكال انظمة الحكم .

واستعرض الخبير الأهداف وكيفية إعداد الدساتير الجديدة وتقسيم السلطات والعلاقة بين السلطات كما قدم عرض لتجارب منها التجربة الفرنسية .

وحدد الخبير الدولي فرنسوا أربعة محاور أساسية يتوجب حضورها والاهتمام بها عند صياغة دستور الدولة الجديد، وهي القوانين الدستورية، والمحكمة الدستورية، والنظام الإداري، والنظام البرلماني" .

كما استعرض تنظيم السلطة القضائية وشروط التطور الاقتصادي الذي يتواكب مع الدور الحقيقي لجيش موحد ولتطبيق الحقوق والحريات على الواقع في البلدان .

وناقش أعضاء الفريق ما يتلاءم من أنظمة الحكم للواقع اليمني والكيفية التي يجب مراعاتها عند إعداد دستور جديد للبلاد .

خطة للجنة جمع الوثائق وتلخيص الرؤى بفريق صعدة

عقدت لجنة جمع الوثائق وتلخيص الرؤى المنبثقة عن فريق صعدة أمس اجتماعا لإعداد مشروع خطة عمل اللجنة.

وتركز الاجتماع حول كيفية إعداد آلية تتوافق مع الفترة الزمنية المحددة لجمع كافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بجذور قضية صعدة، سواءً من الجهات الرسمية أو غير الرسمية.

كما تطرق الاجتماع إلى دعوة كافة الجهات ذات الصلة إلى تسليم كافة الوثائق المتعلقة بقضية صعدة من مختلف المكونات السياسية المختلفة والعمل على جدولة تلخصيها وتقديمها لكافة أعضاء الفريق لإقرارها .

فريق بناء الجيش والأمن يستمع لمحاضرة حول المبادئ الموجهة لفرق العمل في مؤتمر الحوار

صنعاء/سبأ

استمع فريق أسس بناء الجيش والأمن المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعه أمس برئاسة اللواء يحيى الشامي إلى محاضرة حول المبادئ الموجهة لفرق العمل المنبثقة عن مؤتمر الحوار.

وتناولت المحاضرة التي قدمها الخبير الوطني حسام الشرجبي أولويات المؤتمر وأساليب العمل والمنهجية المقترحة لعمل الفرق والنتائج المتوقعة من مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وأشار الخبير الوطني إلى أن أهم أولويات المؤتمر الخروج بشكل رئيسي بقرارات تصب في صياغة الدستور الجديد، مستعرضا تجارب عدد من الدول في هذا المجال خاصة دستور جنوب افريقيا .

وتطرق المحاضر الشرجبي إلى المنهجية المقترحة لعمل فريق أسس بناء الجيش والأمن سيما في جانب مراجعة مواد الدستور الحالي فيما يتصل بمهام الجيش والأمن والاطلاع على دساتير الدول الأخرى بهدف الالمام بما تحتويه والاستفادة منها في بلورة المقترحات لصياغة التشريعات الجديدة، بالإضافة إلى مراجعة القوانين ذات العلاقة و استطلاع آراء الخبراء والمهتمين وعامة المواطنين بهدف استيعاب آرائهم وإخراجها بشكل توصيات حول شكل مبادئ الدستور ليتم مناقشتها وإعدادها لرفعها للجلسة العامة لمؤتمر الحوار.

واستعرض الشرجبي الموجهات العامة لفرق الحوار في المشاركة المجتمعية والنزول الميداني، وكذا الأساليب المقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية عبر فرق الحوار، والمهارات الأساسية المطلوبة في هذا الشأن.

وعقب ذلك واصل فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن مناقشة تحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لمجموعات العمل الاربع المنبثقة عن الفريق، بالإضافة إلى استكمال إعداد الرسائل الموجهة إلى الوزارات والجهات ذات العلاقة تمهيدا للنزول الميداني من قبل أعضاء المجموعات إلى تلك الوزارات والجهات وفي مقدمتها وزارتا الدفاع والداخلية والاجهزة الاستخبارية ووحدات عسكرية وأمنية في عدد من المناطق.

أخي المواطن.. أختي المواطنة:
الحصبة وباءً خطير يُسبب مضاعفات شديدة قد تؤدي إلى العمى أو الصمم أو تأذي الدماغ أو الوفاة.
لنقض على الحصبة.. الآن
أحم طفلك باللقاحات - أسبوع التحصين الإقليمي الرابع
(24 - 30 أبريل 2013م)